

برنامج
الأغذية
العالمي



Programme
Alimentaire
Mondial

World
Food
Programme

Programa
Mundial
de Alimentos

المجلس التنفيذي
الدورة السنوية

روما، ١٧ - ١٩٩٩/٥/٢٠

التقارير السنوية

البند ٣ من جدول الأعمال

التقرير السنوي للمديرة التنفيذية لعام ١٩٩٨
(المرفق الأول)

القضايا الناجمة عن تنفيذ برنامج الأمين العام
لإصلاح الأمم المتحدة

تصويب

وقع تعديل في العناوين الجانبية في الصفحات ٢٣-٢٤-٢٥-٢٦ من
الوثيقة - (انظر الصفحات المرفقة)



Distribution: GENERAL

WFP/EB.A/99/3-A/2/Corr.1

5 May 1999

ORIGINAL: ENGLISH

طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ. يمكن الإطلاع على وثائق المجلس التنفيذي في صفحة برنامج الأغذية
العالمي في شبكة انترنت على العنوان التالي: (http://www.wfp.org/eb_public/EB_Home.html)

إصلاح قطاع الشؤون الإنسانية في الأمم المتحدة

منسق الشؤون الإنسانية

- بدأت بالفعل الجهود اللازمة لتعزيز دور منسق الشؤون الإنسانية. وفي شهر ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٨، أجرى مكتب منسق الشؤون الإنسانية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مشاوره أسفرت عن توصيات حول دور منسق الشؤون الإنسانية/المنسق المقيم.
- على الرغم من أن الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي هو الذي يعين عادة كمنسق مقيم، إلا أن هناك حالتين تم فيهما اختيار المدير القطري للبرنامج منسقا للشؤون الإنسانية (في أنغولا وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية).
- في الإمكان توسيع إطار مشاورات منسق الشؤون الإنسانية في المستقبل لتشمل أعضاء وحدات التنسيق الميدانية. وبالرغم من الاعتراف بأنه يجب أن تكون لمكتب منسق الشؤون الإنسانية علاقات مميزة مع منسقي الشؤون الإنسانية، إلا أنه من الضروري أيضا إشراك أعضاء اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات على نحو أعمق في الإعداد للمشاورات في المستقبل.
- يجب أن يكون منسق الشؤون الإنسانية متمتعا بالخبرة والقدرات اللازمة للتنسيق بين العديد من الوكالات في حالات الطوارئ.
- لا تفي الترتيبات الحالية بالحاجة إلى استبدال المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية بطريقة سريعة وملائمة إذا ما اتضح عدم أدائه العمل بطريقة فعالة.

التعاون مع البنك الدولي

- دعا الأمين العام في مقترحاته الإصلاحية إلى " توزيع ملائم للمسؤوليات بين مجموعة البنك الدولي والأمم المتحدة لصالح البرامج القطرية، على أن يتم ذلك في شكل ترشيد وظيفي وبأسلوب يتسم بالتكامل والتعاون بين عمل الأمم المتحدة والبنك الدولي".
- اتفقت الأمم المتحدة والبنك الدولي على أن استتصال الفقر هو الهدف الرئيسي من تنمية التعاون، وتجرى حالياً محاولات التنسيق.
- تشجع مجموعة الأمم المتحدة للتنمية الجهود المبدولة لتعزيز التعاون وتعظيم الترشيح والتنسيق بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز في مجال تنمية التعاون. وتجرى دراسة المبادرات اللازمة لتحسين التعاون والتكامل بين مجموعة الأمم المتحدة للتنمية والبنك الدولي في ميدان التعاون الفني وبناء القدرات؛ كما تدور المناقشات بين مجموعة الأمم المتحدة للتنمية والبنك الدولي حول إمكانية إقامة شبكة عالمية للمعرفة لتيسير تبادل وتقاسم المعلومات حول القضايا الإنمائية الأساسية.
- عرض البنك الدولي على وكالات الأمم المتحدة استخدام مرافق التحادث المشترك عن بعد المتوافرة لديه.
- في أعقاب اقتراح مقدم من البرنامج، جرت تدريبات مشتركة في مالي وفيتنام لدراسة إمكانية الربط على نحو فعال بين إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية واستراتيجية البنك الدولي للمساعدة القطرية.
- يتعاون البرنامج مع البنك الدولي على المستوى القطري في العديد من البلدان مثل، بنغلاديش، والصين، ومصر، والهند، ومدغشقر، وملاوي، وموزمبيق، والسنغال في مجالات تغذية المجتمعات المحلية، والأمن الغذائي الأسري، والتعليم، والتنمية الزراعية، وإحياء الأراضي الريفية، والبنية الأساسية، والأنشطة الحراجية.
- يبحث البرنامج إمكانية تعزيز هذا التعاون على نحو أوثق في مجال التنمية وفي الظروف التي تعقب النزاعات.
- من المتوقع أن يتعزز التعاون مع البنك الدولي باعتباره جزءاً من إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية ومن إطار التنمية الشاملة، الذي يمثل مبادرة البنك الجديدة.

إصلاح الأمم المتحدة

مبادرات البرنامج الرئيسية

الدورس المستفادة

برنامج إصلاح الأمم المتحدة

- انتهى البنك الدولي مؤخرا من وضع إطار التنمية الشاملة الذي سينفذ على أساس رائد في ١٩ بلدا من البلدان الأعضاء في المجموعة الاستشارية، بالتشاور مع الأمم المتحدة وبمشاركتها. ويهدف إطار التنمية الشاملة باعتباره أداة للتنمية الاستراتيجية على المستوى القطري، إلى تحقيق التوازن الملائم بين التنمية الاقتصادية الكلية للبلد من ناحية، وبين التنمية الهيكلية، والاجتماعية، والبشرية من ناحية أخرى.
- وتتواصل المناقشات بشأن تحقيق الشراكة بين الأمم المتحدة والبنك الدولي والربط بين التقدير القطري المشترك وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وإطار التنمية الشاملة، على المستوى الميداني.

حقوق الإنسان

- اتخذ الأمين العام كجزء من برنامجه الإصلاحية، عددا من المبادرات بهدف مساعدة الأمم المتحدة على الوفاء برسالتها في الترويج لحقوق الإنسان وحماية أبعادها المختلفة.
- وقد تم تجميع مختلف برامج حقوق الإنسان التي يقع مقرها في جنيف في مكتب واحد يرأسه مفوض الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وتم في نفس الوقت دعم مكتب مفوض الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.
- دعا الأمين العام إلى اعتبار قضايا حقوق الإنسان جزءا مكملا للمبادئ الأربعة الرئيسية في برنامج عمل الأمانة، أي: الأمن والسلام؛ والشؤون الاقتصادية والاجتماعية؛ وتنمية التعاون؛ والشؤون الإنسانية. وكان من نتيجة ذلك أن تقرر تمثيل مكتب مفوض الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في اللجان التنفيذية الأربع.
- اعتبرت مجموعة الأمم المتحدة للتنمية الحق في التنمية من الموضوعات الرئيسية، وتقرر انشاء مجموعة عمل لدراسة الآثار التنفيذية وتوفير التوجيه للمنسقين والمقيمين وللأفرقة القطرية في هذا الشأن.
- استعرضت مجموعة العمل المعنية بالحق في التنمية والتابعة لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المبادئ التوجيهية المؤقتة لإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنسانية وتقدمت باقتراحات لكي تكس عملية تنفيذ إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنسانية حقوق الإنسان بشكل أفضل.
- شارك البرنامج في شهر نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٨، في مشاورات استمرت لمدة يومين دعا إليها مكتب مفوض الأمم المتحدة لحقوق الإنسان واستضافتها منظمة الأغذية والزراعة حول الحق في الغذاء والتغذية الملائمة. وكان الغرض من هذا الاجتماع هو تعريف الحق في الغذاء بصورة أفضل واقتراح الطرائق اللازمة لاحترام هذا الحق وتطبيقه.
- يشارك البرنامج في عضوية المجموعة الفرعية المعنية بالحق في التنمية التابعة لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية، والمكلفة بتوفير التوجيه للمنسقين المقيمين، وللأفرقة القطرية، والإسهام في إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنسانية من أجل الترويج للحق في التنمية، وحمايته، وتطبيقه على نحو أفضل.
- اشترك البرنامج بشكل إيجابي في حلقة عمل مشتركة بين الأمم المتحدة و لجنة المساعدات الإنسانية حول نهج قائم على حقوق الإنسان لتحويل السلطة للمرأة وتحقيق التقدم في قضية المساواة بين الجنسين، نظمها القسم المعنى بالنهوض بأحوال المرأة في الأمم المتحدة. وفي شهر أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٨، ترأس البرنامج مجموعة عمل حول حق المرأة في الغذاء ومدى تأثير ذلك على البرمجة.
- وفي عام ١٩٩٨، أثار المديرون التنفيذيون في البرنامج موضوع حقوق الإنسان أمام العديد من المحافل، بما في ذلك الجمعية العامة للأمم المتحدة (اللجنة الثالثة)، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ولجنة حقوق الإنسان؛
- ساهم البرنامج في تحرير فصل مخصص للحق في الغذاء في الحالات الطارئة من كتيب أصدرته منظمة الأغذية والزراعة تحت عنوان: " الحق في الغذاء نظريا وعمليا"، بمناسبة الذكرى الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان.